

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

٥-٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

يقدم هذا التقرير بوصفه التقرير السنوي امثالاً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وللمقررين ٥/١٩٩٥ و ١/٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وسيقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣. ويرد مشروع مقرر في الفرع تاسعا.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

** E/ICEF/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

220313 220313 12-64222 (A)



أولا - مقدمة

١ - تم إعداد تقرير عام ٢٠١٢ استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويسير هذا التقرير على نهج التقارير السنوية السابقة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن يقرأ مقترنا بالتقارير السنوية للمدير التنفيذي المقدمة إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف. وتوفر هذه الوثائق معا تحليلا للمنجزات مقارنة بالنتائج الرئيسية التي وردت بالخططة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣.

ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية

٢ - زادت إيرادات اليونيسيف بمقدار ١ في المائة، من ٦٨٢ ٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٧١١ ٣ مليون دولار في عام ٢٠١١. وتعود هذه الزيادة في المقام الأول إلى زيادة الموارد العادية (الأساسية) المقدمة من الحكومات ومن القطاع الخاص، التي يقابلها جزئيا ما تحقق من انخفاض في الموارد الأخرى - الطارئة المقدمة من القطاع الخاص. وقد زاد إجمالي الإيرادات الآتية من مانحي القطاع العام بنسبة ٥ في المائة، من ٤٤٠ ٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٥٦٧ ٢ مليون دولار في عام ٢٠١١. وانخفضت الإيرادات الآتية من القطاع الخاص بنسبة ٨ في المائة، من ١ ١٨٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١ ٠٨٩ مليون دولار في عام ٢٠١١.

٣ - وزادت الإيرادات الآتية من الموارد العادية بنسبة ١٢ في المائة، من ٩٦٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١ ٠٧٨ مليون دولار في عام ٢٠١١. وإذا كان هذا تطورا إيجابيا فإن انخفاض نصيب الموارد العادية من إجمالي الإيرادات - ٢٩ في المائة - هو أمر مقلق بالنسبة لليونيسيف. فالموارد العادية تمكن اليونيسيف من الإسهام الفعال في تحقيق الأهداف العالمية التي تحددت في إعلان الأمم المتحدة للألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، والخططة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. كذلك فإن هذه الموارد تتيح لليونيسيف تحقيق استمرارية البرامج ومتابعة التجديدات والاستجابة للاحتياجات الطارئة للأطفال والنساء، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بالاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. ولهذه الأسباب يتعين أن يكون هناك توازن أكثر سلامة بين الموارد العادية والموارد الأخرى.

٤ - وفي عام ٢٠١١ انخفض إجمالي إيرادات الموارد الأخرى الآتية من المسانحين في القطاعين العام والخاص بنسبة ٣ في المائة، إلى ٦٣٣ ٢ مليون دولار من ٧١٧ ٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وبلغ إجمالي الإيرادات من الموارد الأخرى - العادية الآتية من

القطاعين العام والخاص ١ ٦٧٠ مليون دولار، مقابل ١ ٦٩٤ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وبلغت الموارد الأخرى - الطارئة ٩٦٣ مليون دولار في عام ٢٠١١، مما يعكس انخفاضاً بنسبة ٦ في المائة عن مستواها في عام ٢٠١٠ حيث بلغت ١ ٠٢٣ مليون دولار.

٥ - وواصلت اليونيسيف المشاركة في الترتيبات المتعلقة بالاتساق في الأمم المتحدة وبالشراكة فيما بين المؤسسات من خلال صناديق مجمعة مختلفة وصناديق استثمارية متعددة المانحين. وقد انخفضت الإيرادات الآتية من مختلف الترتيبات المشتركة بين المنظمات بنسبة ١٤ في المائة، من ٣٥٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٠٧ مليون دولار في عام ٢٠١١. ويمثل هذا ٨,٣ في المائة من إجمالي إيرادات اليونيسيف في عام ٢٠١١. أما تمويل اليونيسيف من خلال صندوق توحيد الأداء فقد زاد زيادة طفيفة، إلى ٣٤ مليون دولار في عام ٢٠١١ من ٣٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠.

٦ - وفي عام ٢٠١١، شهدت الأموال المواضيعية الخاصة بمجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل - وهي الأموال التي لا تخصص داخل مجال من مجالات التركيز و تعتبر أفضل بديل للموارد العادية - انخفاضاً بنسبة ٢٣ في المائة، من ٢٤١ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٨٧ مليون دولار في عام ٢٠١١، بينما انخفضت المساعدة الإنسانية المواضيعية بنسبة ٤٤ في المائة. وهذا الانخفاض في التمويل المواضيعي هو مصدر قلق كبير، لأن الأموال المواضيعية تمكن اليونيسيف من استخدام الموارد البرنامجية على نحو أكثر مرونة وأكثر استجابة، على أساس الأولويات القطرية والعالمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأموال المواضيعية تتيح التخطيط الطويل المدى وتحقق مكاسب فيما يتعلق بالاستدامة والكفاءة بالنسبة لليونيسيف وبالنسبة للمانحين.

٧ - وبالنسبة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٠، سجلت اليونيسيف إيرادات قدرها ٤٧٨ مليون دولار في شكل تمويل طوارئ للاستجابة للاحتياجات الإنسانية للأطفال والنساء في جميع أنحاء العالم. وشمل ذلك ١٢٣ مليون دولار من احتياجات تمويلية قدرها ٢٨٣ مليون دولار لازمة للتصدي لاحتياجات الأطفال والنساء في القرن الأفريقي ممن تأثروا بالجفاف والمجاعة.

ثالثاً - الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية

٨ - ما زال دور اليونيسيف في تيسير الشراكات الفعالة والإسهام فيها دوراً له أهميته، وخاصة في سياق نهجها القائم على الإنصاف وفي سياق العمل الإنساني. وأجرت اليونيسيف استعراضاً لتنفيذ إطارها للشراكات الاستراتيجية والشراكات التعاونية

(E/ICEF/2009/10)، آخذة في الاعتبار التجارب والدروس المستفادة. وقد عرض هذا الاستعراض (E/ICEF/2012/18) على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠١٢. ويحدد الإطار ثلاثة نهج ذات أولوية بالنسبة للشراكات الفعالة وهي: (أ) وضع إطار لمساهمة الشراكات في تحقيق النتائج؛ و (ب) الاستثمار الاستراتيجي في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ و (ج) تعزيز القدرة التنظيمية لليونيسيف على إقامة الشراكات الفعالة باعتماد نهج منظم في إدارة الشراكات.

٩ - وتواصل اليونيسيف مشاركتها الفعالة مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، في تعزيز حقوق الأطفال وإنصافهم. ويقوم عدد متزايد من المكاتب القطرية بتقديم تقارير عن النتائج الإيجابية لهذا العمل المشترك.

١٠ - ويتبين من الدراسة الاستقصائية السنوية التي تقوم بها اليونيسيف أن التعاون العام بين البنك الدولي والمكاتب القطرية لليونيسيف قد ظل ثابتا عند مستوى مرتفع خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي عام ٢٠١١، قدم ٨٤ مكتبا من المكاتب القطرية تقارير عن التعاون مع البنك، في مسائل تتراوح بين تبادل المعلومات وتعميق التعاون البرنامجي. وما زال التعليم والحماية الاجتماعية والصحة هي مجالات التعاون الرئيسية، وإن كان مجال الحماية الاجتماعية قد اتسع بشكل ملحوظ جدا بالنسبة للمجالات الأخرى منذ عام ٢٠٠٨. وعلى سبيل المثال، فإن الشراكة في غانا قد ساعدت على وضع استراتيجية وطنية وبرنامج للتحويلات النقدية يشمل ٦٨ ٠٠٠ من أشد الناس فقرا. وتمثل العناصر الرئيسية في نجاح هذه الشراكة فيما يلي: (أ) وجود آليات للدعم المتبادل ونظام لتناوب القيادة؛ و (ب) الجهود المبذولة لتبادل المعلومات والتصدي للصعوبات والاختلافات قبل تبادل الآراء مع الحكومة؛ و (ج) وجود تمثيل للبنك الدولي في البلد مصحوبا بزيارات من مقر البنك. وتتحرك المنظمة الآن نحو إيجاد آلية مشتركة لتحديد الأهداف.

١١ - وعلى الصعيد العالمي، تشارك اليونيسيف في اجتماع الربيع والاجتماع السنوي اللذين يعقدهما البنك الدولي/صندوق النقد الدولي وتقدم بيانات مكتوبة إلى صندوق النقد الدولي وإلى لجنة التنمية بالبنك الدولي. وقد ركز البيان المقدم في نيسان/أبريل ٢٠١٢ على مسألة الإنصاف في الوقت الذي شدد فيه أيضا على أهمية الاستثمار في البشر. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، استضاف البنك الدولي المشاورات السنوية مع اليونيسيف، بغرض استعراض وتعزيز التعاون بين المؤسستين على الصعيدين الإقليمي والقطري. وعلى الصعيد العالمي، تتعاون

المنظمتان في خطة الإنصاف، والتعليم، والحماية الاجتماعية، ونمو الطفل في المراحل المبكرة، بين مسائل أخرى.

١٢ - وقد أتاحت الشراكة مع البنك الدولي حشد موارد كبيرة جاءت عن طريق خدمات الشراء (١٩٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠). وبالإضافة إلى ذلك فقد زاد التمويل المباشر لتنفيذ المشاريع الداعمة للحكومات من نحو ٣ ملايين من الدولارات في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ذروة بلغت ٥١ مليون دولار في عام ٢٠١٠، وإن كان قد اقتصر إلى حد كبير على الصندوق الاستئماني لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع (أعيدت تسمية المبادرة ليصبح اسمها الشراكة العالمية من أجل التعليم). وفيما يتعلق بالشراء، فإن اتفاق خدمات الشراء الذي وضعه البنك الدولي واليونيسيف كي تستخدمه الحكومات قد نفذ ٥٢ مرة في ٢٠ بلدا منذ عام ٢٠٠٨. ويجري التفاوض على تنفيذه في سبعة بلدان أخرى. وقد بلغت قيمة الاتفاقات التي تم التوقيع عليها أو يجري التفاوض بشأنها ٩٤٤ مليون دولار، منها ما يزيد على ١٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١١. وتعتبر اللقاحات إلى حد بعيد أكبر فئة من فئات السلع الأساسية (٧٤ في المائة)، تليها الناموسيات والأدوية الأساسية والأغذية وأجهزة المختبرات. وما زالت باكستان وبنغلاديش ونيجيريا والهند تمثل أعلى الإجماليات التراكمية بالنسبة لمشاريع كل منها.

١٣ - وزاد التعاون مع صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة في عام ٢٠١١، ليشمل ٤٢ في المائة من المكاتب القطرية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأكثر المناطق مشاركة هي غرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا، ووسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، التي تفيد تقاريرها جميعا نسبة مشاركة تزيد على ٥٠ في المائة. وكانت موضوعات التعاون الثلاثة الرئيسية هي السياسات وإعداد الميزانيات، والبيانات والرصد، والحماية الاجتماعية، تليها عن قرب الأزمة الاقتصادية والدعوة إلى الإنصاف.

١٤ - وقد أمكن تحقيق هذه المكاسب نتيجة للاتفاق المبرم بين اليونيسيف وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠ بغرض دعم المصالح المشتركة لهما في ألا تكون لسياسات التكيف الاقتصادي آثار سلبية على الأطفال الضعفاء أو على أسرهم. وقد تم مبدئيا اختيار ١١ بلدا من البلدان الرائدة لتنضم إلى الشراكة التعاونية. ومنذ ذلك الوقت قام عدد من المكاتب القطرية الأخرى بالاستفادة من الزخم العالمي للدخول في تعاون وثيق مع صندوق النقد الدولي. ويتمثل التعاون على الصعيد القطري في الحوار المنتظم بين الموظفين الميدانيين التابعين لكلتا المؤسستين؛ وعقد الاجتماعات المشتركة مع الحكومات، وخاصة في سياق المشاورات

السنوات المتعلقة بالميزانية؛ ووضع استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية الوطنية والأطر الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١٥ - وما زالت مصارف التنمية الإقليمية من الشركاء الهامين بالنسبة لليونيسيف. ففي عام ٢٠١١، أفاد ٤٨ في المائة من المكاتب القطرية لليونيسيف بأنها تعاونت مع مصارف التنمية الإقليمية في مناطقها. ويمثل التعليم والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية القطاعات الرئيسية الثلاثة للتعاون، ولو أن هناك تنوعا كبيرا فيما بين المناطق.

رابعا - الإسهام في تنمية القدرات الوطنية وفي فعالية التنمية

تنمية القدرات

١٦ - قامت اليونيسيف في عام ٢٠١٠ بوضع أسس للمقارنة لقياس أداء المكاتب القطرية فيما يتعلق بتنمية القدرات استنادا إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وابتداء من عام ٢٠١١، طُلب إلى المكاتب القطرية أن تستخدم أسس المقارنة هذه كأساس لاستعراضاتها السنوية لتنمية القدرات في كل البرنامج القطري. والفئات التي تتضمنها التقارير هي: تم التنفيذ كلياً، وتم التنفيذ في معظمه، وتم التنفيذ جزئياً، وبدء في العمل. وفي عام ٢٠١١، أفادت ثلاثة أرباع المكاتب القطرية تقريبا بأنها حققت أسس المقارنة إما كلياً أو حققتها في معظمها؛ وذكرت المكاتب القطرية الباقية أنها حققتها جزئياً. وكانت المكاتب القطرية التي واجهت أكبر الصعوبات هي في معظم الأحوال المكاتب التي تعمل في ظروف هشة أو في ظروف أزمات أو ظروف إنسانية.

١٧ - وتبين بعد مزيد من التحليل لنتائج عملية الاستعراض هذه أن اليونيسيف ركزت على جميع المستويات الثلاثة المبينة في إرشادات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهي: (أ) القدرة الفردية؛ (ب) القدرة التنظيمية والمؤسسية وقدرة المجتمع المحلي؛ و (ج) البيئة المواتية.

١٨ - وقد اعتمد المكتب القطري في ميانمار، على سبيل المثال، استراتيجية لبناء قدرات الشركاء المحليين في محاولة لزيادة فرص الحصول على التعليم. وبعد تقييم قدرة المنظمات المحلية غير الحكومية، وضعت خطة مشتركة لتنمية القدرات من أجل تحسين التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة وزيادة فرص الحصول على التعليم غير النظامي. وفي بوتسوانا، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة الصحة في استكمال المبادئ التوجيهية الخاصة بأيام صحة الطفل، ووضعت دليلاً للميسرين، وقدمت الدعم لمبادرات لتنمية قدرات العاملين في مجال الصحة.

١٩ - وتبين من خطط عمل البرامج القطرية لليونيسيف ومن خطط العمل السنوية أن المكاتب القطرية قامت بالرصد الدقيق وبتقديم النصح للمديرين والمشرفين وتدريبهم من أجل

زيادة كفاءتهم وفعاليتهم. وما زالت عدة برامج قطرية للتعاون تركز على قدرات مقدمي الخدمات، مع توجيه عناية أقل إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية ومقدمي الرعاية أنفسهم. على أن ثمة بعض الأمثلة المثيرة لمبادرات تستهدف الأفراد والمجتمعات المحلية. ففي غيانا، تقدم اليونيسيف الدعم لشركائها من أجل تدريب ما يزيد على ٥٠٠ شاب على كيفية الدعوة لحقوقهم من خلال البرامج التليفزيونية والمقالات الصحفية.

٢٠ - وتحقق تقدم في التقدير المنهجي للاحتياجات من القدرات وفي الاستفادة من نتائج التقييمات عند وضع وتنفيذ استراتيجيات بناء القدرات الشاملة والمتسقة. وأفادت عدة مكاتب قطرية بأنها قامت بتقييمات شاملة للاحتياجات من القدرات من أجل فهم أفضل للثغرات الرئيسية الموجودة على صعيد الأفراد وصعدي النظم والسياسات. كذلك نظرت هذه المكاتب في مدى القدرة المحتملة للشركاء على التصدي لهذه الثغرات. ففي ليسوتو، على سبيل المثال، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية من أجل القيام بتقييم للقدرة على تنفيذ التوصيات المختلفة التي انبثقت عن الاستعراض المشترك لخطط العمل البرنامجية من أجل الحماية الاجتماعية. وقد أدى التقييم إلى وضع استراتيجية شاملة لتنمية القدرات تتضمن إعادة تحديد الأدوار واستعراض توصيف الوظائف واستكمال وتحسين المبادئ التوجيهية لتقييم الأداء. وقد وصف المكتب القطري هذه المرحلة بأنها ”مرحلة حاسمة في بناء قدرة الحكومة على القيادة وعلى تنفيذ برنامج منح الطفل معتمدة على نفسها خلال السنوات الثلاث القادمة“.

٢١ - وكجزء من البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي، قدمت اليونيسيف الدعم في تقييم للقدرات وفي عملية وضع استراتيجية في هذا الشأن لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ. وقد تبين من التقييم أن العودة المبكرة إلى التعليم الأساسي بعد الأزمات الإنسانية لم تكن دائماً أولوية من الأولويات. كذلك تبين من التقييم أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير في مجال الدعوة وإلى تنظيم حلقات عمل في مجال تنمية القدرات تركز على تنفيذ البرامج التعليمية للأطفال كجزء لا يتجزأ من الاستجابة.

٢٢ - وفي كمبوديا، تم إعداد خطة لتنمية القدرات دعماً للخطة الاستراتيجية للتعليم للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. كما تضمنت الخطة إرشادات لشركاء التنمية فيما يقدمونه من دعم لوزارة التعليم والشباب والرياضة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استعين بهذه الخطة في وضع مبادرة صندوق شراكة تنمية القدرات، وهي مبادرة اشترك فيها الاتحاد الأوروبي والسويد واليونيسيف.

٢٣ - ويواصل عدد من البلدان تقديم الدعم في تنمية القدرات لدى الشركاء الوطنيين من أجل جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالأطفال والنساء للاستفادة منها في وضع البرامج وفي تقرير السياسات. وعلى سبيل المثال، ففي أنغولا تقدم اليونيسيف الدعم للمعهد الوطني للإحصاء في إقامة نظام مؤشرات لأطفال أنغولا سيقوم بتنفيذه المعهد وبعض الهيئات الإدارية الأخرى على الصعيد الفيدرالي وعلى صعيدي الأقاليم والبلديات. وسوف يتيح هذا النظام للبلديات والأقاليم لا رصد التقدم المحرز في مناطقها فحسب بل أيضا وضع خطط العمل المستندة إلى الأدلة من أجل تحديد الأولويات الإنمائية التي يمكن أن تساعد في التصدي للعقبات والاختناقات.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٤ - إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أداة هامة لمساعدة البلدان على اكتساب المعارف والخبرات فيما يتعلق بالتصدي للعقبات والاختناقات. وقد أصدرت اليونيسيف مذكرة توجيهية برنامجية بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١١^(١)، وتفيد المكاتب القطرية بتحقيق تقدم في تأييد هذه المذكرة كجزء من استراتيجية شاملة لتحقيق النتائج بالنسبة للأطفال.

٢٥ - وفي عام ٢٠١١، أفادت أغلبية المكاتب القطرية (٥٨ في المائة) بتأييد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال السنة وأبرزت أهمية التعاون التقني والتعاون في إجراء البحوث. وركز نحو ٢٩ في المائة من المكاتب القطرية على تبادل المعلومات وإجراء المشاورات في اجتماعات إقليمية وشبكات لتبادل الخبرات، مما في ذلك النهج المستخدمة في حل المشاكل، واستعراضات الأقران، والدروس المستفادة، ووضع أسس المقارنة. أما المكاتب المتبقية والتي تمثل ١٣ في المائة فقد تعاونت عبر الحدود بغرض وضع اتفاقات ثنائية والتعاون إقليميا من أجل تشجيع الأطر التشريعية اللازمة لتعزيز الشبكات والحصول على المساعدة من شركاء التنمية الجدد.

٢٦ - وكان من الملحوظ مشاركة الأطفال والشباب. وشمل ذلك تزويد الشباب من مختلف البلدان بفرص إقامة الشبكات وتبادل الخبرات والمشاركة في المبادرات الإقليمية والإسهام فيها. وكان من التجارب المثمرة في عام ٢٠١١ تنظيم منتدى دون إقليمي عقده شبكة الشباب والمراهقين الأفارقة وضم قيادات شبابية من تسعة بلدان من أجل إجراء

(١) UNICEF, 'UNICEF Approaches to South-South Cooperation: Program Guidance Note'. New York: Division of Policy and Practice (2011).

مشاورة واسعة. وقد انتهى المنتدى إلى وضع خطة عمل لإجراء الحوارات بشأن عدد من أعقد المسائل التي تواجه الأطفال والشباب.

٢٧ - وكانت الرحلات الدراسية من بين أهم أشكال التعاون التقني بين بلدين. وأبرز استعراض أجري في هذا الشأن أنه يتعين تحديد مواعيد هذه الرحلات تحديدا جيدا وأن تكون ذات صفة استراتيجية واضحة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وعلى سبيل المثال، فإن المسؤولين بوزارة الرعاية الاجتماعية في بنغلاديش بعد اجتماعهم بكبار المسؤولين الحكوميين في كمبوديا واطلاعهم على نظم حماية الطفل بها، شرعوا على الفور في وضع برنامج للتدريب على الخدمة الاجتماعية يحاكي المبادرات التي اتخذت في كمبوديا.

٢٨ - وعلى سبيل المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعاون من أجل حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في بيجين، أعدت اليونيسيف نشرة إلكترونية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الغرض منها تقاسم الخبرات القطرية في المسائل التي تؤثر على الأطفال فيما بين الشركاء الوطنيين بالمنطقة. وتجري الاستعدادات لعقد اجتماع ثان رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع نفسه، وذلك في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢٩ - لقد أثبت التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه وسيلة فعالة جدا لتقاسم الخبرات التجديدية. وعلى سبيل المثال، فإن الرسائل الفورية وغيرها من الأدوات الرقمية يجري تطويرها في كثير من البلدان من أجل تتبع ما تم من تقدم في تحقيق الأهداف المتعلقة بصحة الطفل وتربية الطفل. ويتم على نحو متزايد القيام ببعض هذه المبادرات، بدعم من اليونيسيف، وذلك باستخدام البرمجيات المفتوحة التي تتيح للبلدان أن يتعلم بعضها من بعض وأن تكيف ما يتم الأخذ به من نهج حسب احتياجاتها. وتشمل هذه البرمجيات برنامج U-report، الذي يتيح للناس القيام طوعا بمهمة الإبلاغ فيما يتعلق بمجموعة من المسائل الإنمائية، وذلك من خلال الرسائل النصية ونظام mTrac، وهو نظام يستخدم في تحديد مخزونات الأدوية المستنفدة، وكلتا الوسيلتين مستخدمتان في أوغندا. وفي ملاوي، يستخدم نظام RapidSMS الذي يستخدم فيه الهاتف المتنقل في إرسال الرسائل التي تحيط العاملين في مجال الصحة علما بالحالة التغذوية للمرضى. وسوف يؤدي توسيع مجال التركيز في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث يتجاوز الرحلات الدراسية وعقد المؤتمرات ويعمل على إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إلى زيادة كبيرة في أثر هذا التعاون. كذلك فإن تحسين إدارة المعارف والفهم المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي سوف تساعد على تعزيز النتائج في المستقبل.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٣٠ - لقد ظلت الأولوية للدعم المقدم من اليونيسيف إلى البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التعافي والتنمية الطويلة الأجل. واعترافا بتغير ظروف الانتقال فقد زادت المنظمة استثمارها في التصدي لأسباب سرعة التأثير وعدم الاستقرار كظاهرتين تؤثران على الأطفال - وذلك من خلال الحد من مخاطر الكوارث، وزيادة الوعي بالتزاعات، وبناء السلام، وتنمية القدرات الوطنية، والمشاركة في تقدير الاحتياجات فيما بعد الأزمات، والمشاركة البناءة في الكيانات المتواجدة المتكاملة.

٣١ - وسعيا إلى تحسين نوعية البرامج في البلدان المتأثرة بالتزاعات والتصدي للعوامل التي تعرض الأطفال للعنف والنزاع، أصدرت اليونيسيف دليلا عالميا فيما يتعلق بزيادة الوعي بالتزاعات وبناء السلام. وقد شرعت اليونيسيف، بفضل تمويل كريم من هولندا، في برنامج يستهدف بناء القدرة على تعزيز مساهمات التعليم في بناء السلام. وفي هذا المجال يتم تقديم الدعم لاثني عشر مكتبا قطريا وما يقابلها من المكاتب الإقليمية.

٣٢ - وواصلت اليونيسيف القيام بدور رئيسي في الفريق الرفيع المستوى المعني ببناء السلام؛ وشاركت في الفريق العامل لاستعراض القدرات المدنية؛ وشاركت في قيادة فريق عامل فرعي معني ببناء القدرات؛ وأسهمت في تقارير الأمين العام بشأن بناء السلام في أعقاب النزاعات وبناء القدرات؛ وساعدت في إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالشباب وبناء السلام، كجزء من الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشباب والتنمية.

٣٣ - وزادت المنظمة تركيزها على مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية والأسر على أن تصبح أكثر قدرة على الانتعاش بعد الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والتزاعات. وفي كل منطقة الساحل تعمل اليونيسيف مع المراكز الصحية لضمان أن تساعد أنشطتها على بناء القدرة المحلية على التصدي لمشاكل الصحة وسوء التغذية الشديد. ومن البرامج الأخرى التي تعمل على تحقيق الانتعاش مبادرات الحماية الاجتماعية في إثيوبيا وكينيا؛ وتعزيز الإدارة التشاركية لموارد المياه في منطقة توركانا بكينيا؛ وشبكة 'العاملات في مجال الصحة' في باكستان التي تقدم الخدمات الصحية الأساسية لأشد السكان ضعفا وأكثرهم صعوبة فيما يتعلق بالوصول إليهم. كذلك أسهمت اليونيسيف في استراتيجية انتعاش منطقة الساحل المشتركة بين الوكالات. واشتركت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إعداد استراتيجية للانتعاش في الصومال تم تقديمها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

٣٤ - وأعدت اليونيسيف توجيهات فيما يتعلق بالحد من مخاطر التعرض للكوارث في البرامج القطاعية (الصحة، والتغذية، والتعليم، وحماية الطفل، والمياه، والمرافق الصحية والعادات الصحية)؛ وعملت مع الشركاء غير الحكوميين في الدعوة لميثاق الأطفال المعني بتقليل مخاطر الكوارث؛ واشتركت مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل المساعدة في وضع إطار عمل بشأن المخاطر الطبيعية ليحل محل إطار عمل هيوغو في عام ٢٠١٥؛ وتعاونت مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتشجيع الأخذ بنهج أكثر اتساقاً وتنسيقاً فيما يتعلق بتنمية القدرات الوطنية والمحلية على الاستعداد للطوارئ.

٣٥ - كذلك قدمت اليونيسيف الدعم في وضع ١٢ تحليلاً للحالة القطرية من أجل التصدي على نحو أفضل لكوارث المنازعات ومخاطرها وعملت مع الحكومات والمناخين في دعم مبادرة الانتعاش في القرن الأفريقي التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٣٦ - وقامت اليونيسيف، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/الفريق العامل المعني بالانتقال والتابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، بتقديم المشورة إلى الحوار الدولي والبلدان الأعضاء في مجموعة ال ٧ + فيما يتعلق بتنفيذ الصفقة الجديدة بشأن المشاركة في الدول الهشة، واشتركت في تمثيل الأمم المتحدة في الفريق العامل المعني بالتنفيذ. وقد تركز دور اليونيسيف بوجه خاص على التأكد من توجيه العناية إلى دور الخدمات الاجتماعية العادلة في بناء السلم والخروج من حالة الهشاشة. وكانت اليونيسيف من الجهات الرئيسية المساهمة في التحليل الذي اعتمد على الخبرات التي تم الإسهام بها حتى الآن في عنصر الانتقال من عناصر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٣٧ - إن تركيز اليونيسيف المتجدد على مسألة الإنصاف قد وضع المساواة بين الجنسين في مركز الجهود المبذولة لتحديد الاختناقات والعقبات وتوفير بيئة مواتية لتحقيق النتائج لجميع الأطفال، مع التركيز على أكثرهم ضعفاً وهميشاً. ويتيح هذا التركيز على الإنصاف فرصة فريدة للتصدي لما تبقى من الثغرات في الوقت الذي تتم فيه الاستفادة مما تحقق أخيراً من منجزات في جعل المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من عمل اليونيسيف.

٣٨ - وتواصل اليونيسيف تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية للمساواة بين الجنسين التي تنفذ على ثلاث سنوات، ٢٠١٠-٢٠١٢. وتقوم فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين برصد تنفيذ الخطة وتقديم التقارير عنها إلى المكتب التنفيذي وإلى فريق الإدارة العالمية.

٣٩ - كذلك شاركت اليونيسيف في تجربة البدء لأول مرة في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي التجربة التي قادتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت دورة استثنائية للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقدم اليونيسيف تقريراً عن تلك التجربة وعن تحسين إطار تقديم التقارير.

٤٠ - وكانت ٢٠١١ هي أول سنة كاملة ينفذ فيها بالمكاتب الإقليمية والقطرية مؤشر المساواة بين الجنسين الذي وضعته اليونيسيف. وقد ساعد الأخذ بهذا المؤشر في زيادة الوعي بأهمية ضمان التصدي على نحو كاف للشواغل المتعلقة بالجنسين ولما تبقى من الثغرات في البرامج التي تدعمها اليونيسيف. كذلك واصلت اليونيسيف الدعم في تنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتتبع ما يخصص من تمويل للعمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني على الصعيدين العالمي والقطري. وبالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نظمت اليونيسيف سلسلة من حلقات العمل التجريبية في المقر وفي المكاتب الإقليمية والقطرية.

٤١ - والمتوقع أن تعمل المكاتب القطرية على ضمان القيام مرة على الأقل في كل دورة برنامجية بالاستعراضات المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني في البرامج القطرية التي قد تقدم لها اليونيسيف المساعدة. وطبقاً لبيانات عام ٢٠١١، فإن ٧٢ في المائة من البرامج القطرية قد تم استعراضها من المنظور الجنساني خلال السنوات الأربع الأخيرة، وتبين أن اليونيسيف قد حققت هدف خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل وهو تنفيذ ٧٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٣. وعلى سبيل المتابعة لهذه الاستعراضات وضعت المكاتب القطرية خطط عمل لتحسين أدائها فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تم وضع مجموعة أدوات لإجراء هذه الاستعراضات لتشجيع اعتماد نهج أكثر التزاماً ومتابعة أكثر فعالية في تنفيذ التوصيات ووضع خطط العمل.

٤٢ - وتم وضع مقرر دراسي للتعلم الإلكتروني - المساواة بين الجنسين، والاتساق في الأمم المتحدة وأنت - واشتركت في وضعه اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذا المقرر هو أول أداة للتعليم مشتركة بين الوكالات بشأن المسائل الجنسانية، وهو يستخدم الآن كأساس للتدريب على نطاق المنظومة. وتعمل اليونيسيف على زيادة المشاركة في هذا المقرر الدراسي.

٤٣ - وواصلت اليونيسيف إدماج المسائل الجنسانية في أنشطة التوجيه والأدوات المعتمدة في مجال العمل الإنساني. وبدأت عملها من جديد جماعة الممارسين المعنية بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني وما زالت عضويتها في ازدياد. وفي سياق العمل الإنساني، تم إيفاد مستشارين في المسائل الجنسانية إلى خمسة مكاتب (الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزامبيق، واليمن) من أجل بناء قدرات منسقي المجموعات الجنسانية داخل المجموعات التي تقودها اليونيسيف.

٤٤ - وامتثالاً لسياسة التكافؤ والمساواة بين الجنسين، تقوم شعبة الموارد البشرية بتتبع التوازن بين الجنسين في التوظيف. وقد حددت هدفاً لتوظيف النساء في الرتبة ف - ٥ ومع فوقها وهو نسبة ٥٠ في المائة إجمالاً بحلول عام ٢٠١٣. ويتم رصد التكافؤ بين الجنسين في استعراض كبار الموظفين. ومع استمرار نقص تمثيل المرأة في الرتب الأعلى (ف - ٥ وما فوقها)، تشترط اليونيسيف الآن أن يكون نصف المرشحين المدرجين على قوائم التصفية بالنسبة للوظائف التي يشملها استعراض كبار الموظفين من النساء.

٤٥ - وتقدم اليونيسيف الدعم للبلدان في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية المتصلة بحقوق الطفل ورفاهه، بما يكفل توزيع هذه البيانات على أساس نوع الجنس. كذلك تدعم المنظمة الجهود المبذولة لجمع البيانات من خلال المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات، التي تشمل وحدات تتعلق بالمؤشرات الجنسانية الرئيسية. كما أن تركيز المنظمة على الإنصاف قد أعطى دفعة إضافية لتحليل الأشكال المتداخلة من التمييز، مما يساعد على التصدي لمسألة انعدام المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات. ويجري اتخاذ تدابير ليس فقط لجمع وتحليل البيانات، وإنما لضمان نشر تحليلها على نطاق أوسع وفي أشكال سهلة الاستعمال.

٤٦ - وتواصل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تيسير تقديم التقارير من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال اجتماعات الأفرقة العاملة لما قبل الدورة التابعة لها. وفي عام ٢٠١١، قدمت ١٠ أفرقة قطرية للأمم المتحدة تقارير إلى الفريق العامل. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعدت اليونيسيف أيضاً دليلاً للميسرين لإرشاد موظفي البرامج فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عملية البرمجة. كذلك أصدرت اليونيسيف نصاً للاتفاقية الأخيرة مناسباً للمراهقين.

٤٧ - وشاركت اليونيسيف في برامج مشتركة ومبادرات على نطاق المنظومة مع وكالات أخرى فيما يتعلق بالتصدي للعنف الجنساني وتعزيز أمن المدن . وقد أسهم ذلك في اعتماد قوانين وسياسات واستراتيجيات لحماية ضحايا العنف وزيادة الخدمات المقدمة للنساء والفتيات اللاتي يلتمسن المساعدة. وتواصل اليونيسيف المشاركة في حملة الأمين العام المعنونة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". كذلك عملت اليونيسيف في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل الدعوة إلى إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وغيره من الممارسات الضارة والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، فقد كانت اليونيسيف شريكا أساسيا في مبادرة "معا لنصرة الفتيات"، بالاشتراك مع منظمات القطاع الخاص، وأربع وكالات من وكالات الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة. والغرض من المبادرة هو دعم الحكومات الوطنية والمجتمع المدني في التصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات.

٤٨ - وتواصل اليونيسيف بناء الشراكات مع الوكالات والمنظمات الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين، وخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتعمل اليونيسيف في تعاون وثيق مع الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الأداء على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون اليونيسيف تعاوننا وثيقا مع منظمة بلان إنترناشنال كما تشارك في مبادرة "لأنني فتاة". كذلك تقوم اليونيسيف بتعزيز روابطها مع الوكالات الأخرى ومع المنظمات الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبنك الدولي، ومع المنظمات غير الحكومية، للتعلم من خبراتها في تعزيز المساواة بين الجنسين.

خامسا - اتساق الأنشطة التنفيذية وفعاليتها وأهميتها

التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

٤٩ - تقوم اليونيسيف بانتظام برصد التزاماتها فيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وفي هذا الصدد، فقد وضعت خطة عمل لهذا الاستعراض لضمان تنفيذ التوصيات الواردة بقرار الجمعية العامة. ومن بين ٩٠ إجراء وردت في خطة العمل، تم تنفيذ ٨٨ إجراء وبقي إجراءان هما الآن موضع التنفيذ. ويجري هذا التنفيذ كجزء من عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة. ويتعلق هذان الإجراءان بأطر المساءلة وعلاقات العمل في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويشمل ذلك تعزيز الرقابة الإقليمية للأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفصل الوظيفي بين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ووظائف الممثل المقيم والرقابة عليها. وبينما انتهت اليونيسيف

من تنفيذ جميع الجوانب المطلوبة في خطة تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة، فإنها تعمل مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان تنفيذ جميع الاتفاقات من أجل تحسين المساءلة بالنسبة للمنسق المقيم والفريق القطري للأمم المتحدة والفصل بين وظائفهما.

٥٠ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، تم تنفيذ ١٠ إجراءات من الإجراءات الواردة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتتناول هذه الإجراءات (أ) تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ و (ب) تنقيح النظام المالي والقواعد المالية؛ و (ج) استخدام خطط استمرارية تصريف الأعمال؛ و (د) استخدام نتائج الدراسة المتعلقة بأمن هيكل شبكة المعلومات والاتصالات؛ و (هـ) الإعداد لتقييم مشترك بين الوكالات لنموذج المكتب المشترك في الرأس الأخضر؛ و (و) دعم النظم الوطنية في سلسلة الإمداد؛ و (ز) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المشتركة/الملائمة؛ و (ح) الدعم المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالسياسة الإنسانية والمقدم إلى المكاتب الإقليمية والقطرية (في الاستعداد، وتخطيط الاستجابة، وبناء القدرات)؛ و (ط) ما تحقق من تقدم في إدارة المعارف فيما يتعلق بالإنصاف وحقوق الطفل والاستفادة من هذه المعارف في تحقيق النتائج؛ و (ي) مراقبة المديرين الإقليميين ومديري الشعب باليونيسيف لخطة عمل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. (استخدمت خطة عمل الاستعراض الشامل للسياسات التي وضعتها اليونيسيف كأداة مفيدة لرصد التقدم المحرز، وتتطلع اليونيسيف إلى تحديد الطرق التي يمكن بها رصد الاستعراض القادم وهو الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بطريقة يتم تنسيقها مع الوكالات الشقيقة.

٥١ - وكمساهمة في استعراض التقدم المحرز في الاستعراض الشامل للسياسات (عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات)، أسهمت اليونيسيف في عدد من التقارير التحليلية، منها التقرير المتعلق بنظام المنسق المقيم، والممارسات التجارية، والاتجاهات الجديدة، والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، والمساواة بين الجنسين، والإدارة على أساس النتائج. وكانت هذه التقارير بمثابة مدخلات رئيسية في التقرير المرحلي للأمم العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وفي التوصيات. وستكون هذه التقارير أيضا أساسا للمناقشات المتعلقة بالقرار الخاص بتحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

تحسين عمل نظام المنسق المقيم ونظام الإدارة والمساءلة

٥٢ - تواصل اليونيسيف تقديم الدعم لنظام المنسق المقيم على جميع المستويات. فعلى الصعيد العالمي تشارك اليونيسيف في الأفرقة المشتركة بين الوكالات لدعم أداء نظام

المنسق/فريق الأمم المتحدة القطري وقادت أو اشتركت في قيادة ستة أفرقة مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين (بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة): آلية حقوق الإنسان، وفريق الإدارة الائتمانية والرقابة، وفريق المشتريات والتنسيق، واللجنة الاستشارية للنهج المنسق في التحويلات النقدية، والفريق المرجعي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق المنسقين المقيمين المعني بمسائل إدارة المواهب. وقد تم دعم الأفرقة القطرية من خلال هذه الأفرقة. وللتوسع في تعميم منظور حقوق الإنسان، تم اعتماد استراتيجية لإيفاد مستشارين لشؤون حقوق الإنسان إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجية؛ وتم تدريب ١٨ فريقا قطريا للشروع في العمل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتم جمع ٤٦٣ منتجا معرفيا من خلال وضع صورة شاملة عن السياسات والأدوات على نطاق المنظومة. ولزيادة وتحسين الذخيرة الموجودة من قادة المنسقين المقيمين في المستقبل، تولت اليونيسيف قيادة فرقة عمل معنية بإدارة المواهب وقدمت الدعم المالي في عام ٢٠١١ لمقرر دراسي استهلاكي خاص بالمنسقين المقيمين. كذلك تعمل اليونيسيف في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تحسين الحافز إلى العمل كمنسق مقيم.

٥٣ - وعلى الصعيد القطري، تواصل اليونيسيف تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بنظام الإدارة والمساءلة وتحسين علاقات العمل والمساءلة فيما بين أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد عمل بوظيفة المنسق المقيم ١١ من موظفي اليونيسيف (مقابل ١٠ في عام ٢٠١٢)، كما عمل أكثر من ١٠٠ موظف كمنسق مقيم بالنيابة لفترات مختلفة خلال عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام ٢٠١١ أسهم ٦٦٠ موظفا آخر بأكثر من ٢٠ في المائة من وقتهم في أداء وظائف تتصل بنظام المنسق المقيم في ٨٩ بلدا، ٥٠ في المائة منهم من موظفي الرتب العليا و ٤٥ في المائة من موظفي الفئة الفنية. وعلى النحو نفسه أسهمت اليونيسيف بما مقداره ١٣,٨ مليون دولار قدمت لوحدة دعم نظام المنسق المقيم والنظم المشتركة (بما في ذلك تكاليف التدابير الأمنية)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,٧ مليون دولار عما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٠.

توحيد الأداء

٥٤ - تعمل اليونيسيف مع الشركاء لضمان أن يكون التركيز في "توحيد الأداء" على الإدارة والرصد للوقوف على النتائج وعلى تحسين المساءلة والنتائج، كما تحدد ذلك في برنامج عمل السنوات الخمس الذي أعده الأمين العام. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، قدمت اليونيسيف إسهامات هامة في تحليل الدروس المستفادة من تجربة توحيد الأداء من

خلال التقييم المستقل والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في تيرانا. كذلك عملت اليونيسيف في تعاون وثيق مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الاستجابة لما طلبته الدول الأعضاء من وضع مجموعة من إجراءات التشغيل القياسية لمساعدة الأفرقة القطرية على تحقيق النتائج بطريقة تنسم بالاتساق والكفاءة وفعالية التكاليف. وقد اقترحت اليونيسيف على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نموذجاً تشغيلياً لدعم وتعزيز التركيز على النتائج في برنامج توحيد الأداء.

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٥٥ - عملت اليونيسيف مع كيانات الأمم المتحدة من أجل الاشتراك في تطبيق نهج قائم على الأدلة ويركز على الإنصاف من أجل التعجيل بالنتائج بالنسبة لأكثر السكان ضعفاً. وتعمل اليونيسيف مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين أدوات البرمجة لتشجيع أخف عمليات البرمجة وأكثرها كفاءة والتي تلائم ظروف كل بلد وتحقق نتائج ثابتة بالأدلة. ويشمل ذلك عملية أكثر كفاءة واستراتيجية بالنسبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كما يشمل الرصد المشترك ووسائل تقديم التقارير.

٥٦ - وتم تقديم وثائق البرامج القطرية المشتركة لألبانيا وبابوا غينيا الجديدة والرأس الأخضر وفييت نام إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف، ووافق المجلس على الأقسام الخاصة باليونيسيف في هذه الوثائق، وذلك في دورته السنوية ودورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ ودورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢. وعرضت وثيقة باكستان في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، في أيلول/سبتمبر (باستخدام شكل مبسط جديد)، ويتوقع أن تتم الموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وتنفيذاً لتوصية لعملية تتعلق بالدروس المستفادة قامت بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تمت الموافقة على وثيقة البرنامج القطري المشترك من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وتشمل هذه الوثيقة عرضاً مشتركاً وإطاراً للنتائج والموارد بالنسبة لوكلية واحدة فقط. وفي هذا الشكل تسليم بأنه ينبغي لكل مجلس تنفيذي ألا يتلقى سوى المعلومات التي تعتبر هامة بالنسبة لسلطته فيما يتعلق بالموافقة.

الاتساق في الظروف الإنسانية

٥٧ - أسهمت اليونيسيف في تحقيق الاتساق في المنظومة الإنسانية بمعناها الواسع عن طريق تعزيز النظم الداخلية المتعلقة بكفاءة الاستجابة. كذلك تحملت اليونيسيف مسؤوليات هامة فيما يتعلق بنهج المجموعات القطاعية، وهو ما يتيح للمنظومة أن تسهم إسهامات هامة على

الصعيد المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بخطة التغيير الجذري التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقامت المنظمة بدور أيضا في تعزيز الرصد القائم على النتائج على نطاق المنظومة في الظروف الإنسانية وذلك من خلال تنسيق الآليات والأدوات. كما دعت المنظومة إلى وضع خطة استراتيجية لتنسيق الأولويات والنهج والأهداف الخاصة بجميع ذوي الأدوار، بما في ذلك المجموعات الإنسانية.

تبسيط الممارسات التجارية وتنسيقها

٥٨ - شهد العام الماضي نشاطا كبيرا من جانب وكالات مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تبسيط الممارسات التجارية وتنسيقها. وفيما بين وكالات الأمم المتحدة كان الشراء التعاوني طريقة ناجحة لزيادة الكفاءة والفعالية. فقد قامت منظمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بتوحيد جهودها الشرائية فيما يتعلق بشراء الإمدادات الصحية والتغذية المشتركة اللازمة للبرامج، مستخدمة نماذج التعاون التي يستفاد فيها من الكفاءات الأساسية بكل منظمة مع تقديم الدعم لكل ولاية فردية. وقد حققت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف تخفيضا في أسعار لقاحات شلل الأطفال بلغ ٣٦ ملون دولار، مما أدى إلى تحقيق وفورات في البرامج في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٥٩ - وحققت اليونيسيف كفاءة في عدة مجالات. فمع قيام المنظمة في عام ٢٠١٢ بإدخال نظام تخطيط الموارد في المؤسسات المعروف باسم VISION بالإضافة إلى وضع نظام لوضع التقارير بما يحقق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تواصل اليونيسيف جهودها من أجل تبسيط الممارسات التجارية وتنسيقها سعيا إلى تحقيق الكفاءة ووفورات التكاليف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقدت اليونيسيف أول دورة للمجلس التنفيذي يتم فيها ترشيد استخدام الورق، وهو ما حقق وفورات بلغت ما يقرب من ١٧٦ ٠٠٠ دولار نتيجة للإقلال إلى أدنى حد من إنتاج الوثائق وتوزيعها. وفي مجال التوظيف، أنشأت اليونيسيف أفرقة للمواهب من أجل التوظيف في جميع المجالات الوظيفية الرئيسية للمنظمة. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٢، تم تقييم وإجازة ٧٩٣ طلبا، بما يمثل زيادة تقرب من ٣٠٠ طلب في أقل من عام واحد. وقد حققت هذه العملية وفورات بلغت في المتوسط شهريين ونصف شهر بالنسبة لكل وظيفة. وتستمر الجهود من أجل خفض تكاليف السفر وتشجيع استخدام تكنولوجيا الاتصالات.

٦٠ - وفيما يتعلق بالإصلاح في مجال الموارد البشرية، شاركت اليونيسيف في تنسيق الإعلانات عن الوظائف الشاغرة وفي عمليات الاختيار على الصعيد القطري بالنسبة لفئة

الخدمات العامة وللموظفين الوطنيين. وسوف يساعد هذا المشروع على ضمان الأخذ بنهج منسق في تصنيف الوظائف واختيار الموظفين وفي وضع قائمة مرشحين موحدة. واليونسيف هي أيضا مؤيد قوي لتنقل الموظفين فيما بين الوكالات وهي تطبق اتفاق التنقل فيما بين الوكالات تطبيقا كاملا.

٦١ - وتشمل الجهود المبذولة من أجل تحقيق تخفيضات في التكاليف ومكاسب في الكفاءة تصنيف التكاليف المنسق فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف؛ والموافقة على ما تم من تنقيح النظام المالي والقواعد المالية؛ وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ووضع رموز منسقة للإنفاق تستخدم في إرسال التقارير فيما بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الجهود المبذولة لتحقيق التنسيق المصري، تخطط الوكالات للعمل معا في البحث لعمليات المقار عن شريك مصري مشترك يتعامل بدولار الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تخفيضات كبيرة في نفقات منظومة الأمم المتحدة.

٦٢ - وتواصل اليونسيف المشاركة في فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعنية بأماكن العمل المشتركة. ويتم هذا من خلال استعراض/اعتماد مقترحات أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن خلال توجيه الإرشادات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق اتخاذ أماكن العمل المشتركة، والتصدي للتحديات التمويلية والقانونية، وتقديم المشورة التقنية بشأن المشاريع. وتم لأول مرة إصدار مبادئ توجيهية مستندة إلى الأداء تتعلق بتصميم وبناء المباني المكتبية. وسوف تكفل هذه المبادئ بناء الأماكن المشتركة وتجديدها بطريقة متسقة ومأمونة. وتستضيف بوتان أول أماكن عمل مشتركة جديدة يتم بناؤها على أساس هذه المبادئ التوجيهية.

٦٣ - وفي عام ٢٠١١، أفادت المكاتب القطرية بتحقيق وفورات إجمالية في الإدارة وفي العمليات بلغت أكثر من ٦,٥ مليون دولار. وقد تحققت هذه الوفورات بصفة أساسية من زيادة كفاءة استخدام الطاقة من خلال مبادرة المكاتب المراعية للبيئة وتقاسم الخدمات من خلال اتفاقات الخدمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وشمل ذلك تخفيضات في إيجارات الأماكن وتكاليف التخزين، وفي تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الداخلي وتكاليف السفر، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في الحصول على الإمدادات وفي مفاوضات إبرام العقود، وفي الرسوم المصرفية وصرف العملات.

٦٤ - وهناك المزيد مما يمكن القيام به في كل أجزاء المنظومة بالنسبة للوعي بالتكاليف، وتحسين التحديد الكمي للوفورات، وزيادة الإحساس بالمسؤولية والمساءلة. وفي معظم

البلدان تم تنظيم تدريب للموظفين فيما يتعلق بالكفاءة، وأصبحت مكاسب الكفاءة ووفورات التكاليف جزءاً هاماً من التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة. وعلاوة على ذلك سوف يتم اتخاذ تدابير أخرى بشأن تقاسم المعارف وتعلم الوكالات بعضها من بعض لضمان استمرار تحقيق الوفورات والكفاءة.

إدارة المعارف وأدوات دعم الاتساق في الأمم المتحدة

٦٥ - تستخدم اليونيسيف مجموعة من الأدوات في تقاسم الخبرات المتعلقة بالاتساق في الأمم المتحدة مع الشركاء ومع الموظفين الميدانيين. ومن هذه الأدوات: برنامج ASK@unicef.org؛ والنشرات الإخبارية الداخلية التي تصدرها اليونيسيف بشأن الاتساق في الأمم المتحدة؛ و صفحة على الشبكة الداخلية (الإنترنت) مخصصة للاتساق؛ و دليل ميسر عن الاتساق في الأمم المتحدة. وتعمل اليونيسيف مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة لاستكمال هذا الدليل وتعميمه في كل منظومة الأمم المتحدة. ويوفر برنامج ASK، وهو مكتب للمساعدة تابع لليونيسيف وموجود على الإنترنت، إجابات سريعة على الاستفسارات المتعلقة بالاتساق في الأمم المتحدة استناداً إلى المدخلات التي تتوافر عن طريق شبكة عالمية من الخبراء. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أجاب برنامج ASK على استفسارات بلغ عددها ٣٥٠ استفساراً. وعلاوة على ذلك تم تقديم الدعم من خلال مؤتمرات منتظمة اشتركت فيها المقار والمكاتب القطرية (بما في ذلك البلدان التي يتم فيها تجريب برنامج توحيد الأداء) كما اشتركت فيها المكاتب الإقليمية عن طريق الحوار باستخدام الوسائل الإلكترونية أو وجها لوجه.

٦٦ - ويواصل مديرو اليونيسيف الإقليميون، من خلال الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالقيادة الاستراتيجية والمشورة التقنية وإدارة الأداء (بما في ذلك تقييم المنسق المقيم/الفريق القطري للأمم المتحدة) ودعم الجوده وضمانها في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. كذلك تشارك المكاتب الإقليمية لليونيسيف في الأفرقة المواضيعية الإقليمية ودون الإقليمية وفي جماعات الممارسة كما تشارك في الحوارات التي تجرى مع المنظمات السياسية والاقتصادية.

سادسا - تقييم الأنشطة التنفيذية

٦٧ - ما زال للتقييم دور أساسي في اليونيسيف، سواء من حيث ضمان المساءلة عن النتائج أو من حيث توفير الأدلة لتشجيع التعلم المستمر وتحسين المنظمة.

٦٨ - التقييمات المؤسسية. على صعيد المنظمة، تضمن الإطار المتكامل للرصد والتقييم في اليونيسيف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نصا يتعلق بتقييم موضوعات تغطي البرامج والمواضيع الشاملة. ويتم توزيع كل تقييم يستكمل على نطاق واسع. وتقوم الإدارة العليا بالنظر في كل تقرير وتعد ردا رسميا من الإدارة على التوصيات لضمان استخدام نتائج التقييم بطريقة منتظمة من أجل تعزيز الأداء. وقد تم إعداد تقرير يتم إعداده كل سنتين بشأن التقييمات العالمية لليونيسيف، وهو يلخص النتائج والدروس المستفادة من هذه التقييمات. ويشير هذا التقرير إلى أن اليونيسيف حققت تقدما طيبا في بعض أعمالها المتعلقة بالإنصاف والشمول الاجتماعي وإلى أن جهود الدعوة، إذا ما دعمت بالأدوات المفيدة، يمكن أن تساعد في تعزيز وتحسين السياسات التي تؤثر على الأطفال [وتعجز أحيانا عن تحقيق ذلك]. كذلك تقوم اليونيسيف بتعزيز نهج منظم بالنسبة للدعوة أثناء الأزمات الإنسانية، بحيث يكون مكملا للتعجيل بتنفيذ البرامج. وقد تبين من التقييمات أن الشركاء يقدرون الخبرة التقنية لليونيسيف إلا أن الشراكات تتطلب تحسينا في الإدارة كما تحتاج إلى التنسيق من أجل تحقيق توقعات أصحاب المصلحة على نحو أوفى. وبعد مشاورات، تمت الموافقة على إطار متكامل جديد للرصد والتقييم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. يتضمن ١٤ موضوعا للتقييم. ويجري الآن تنفيذ عدد من هذه التقييمات.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٢، تم القيام بتقييمين مواضيعيين عالميين هما: تقييم لاستخدام نهج حقوق الإنسان في عملية البرمجة باليونيسيف، وتقييم لبرامج اليونيسيف لتعليم المهارات الحياتية. وتم إعداد تجميع لنتائج التقييمات المتعلقة بموضوع عمل اليونيسيف في مجال حماية الأطفال من العنف. كذلك تم القيام بدراسات على صعيد المنظمة تتعلق بملف المسائل الإنسانية، أي عملية تعلم الدروس فيما يتعلق باستجابة اليونيسيف لحالة الطوارئ في القرن الأفريقي (٢٠١١-٢٠١٢)، التي ثبت أنها أكبر وأسرع تعبئة إنسانية في تاريخ اليونيسيف، وطريقة مبتكرة لتقدير مدى القابلية للتقييم بالنسبة لبرنامج التعاون (٢٠١٢-٢٠١٥) بين إدارة التنمية الدولية واليونيسيف.

٧٠ - عمليات التقييم اللامر كزية. إن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من التقييمات التي تقوم بها اليونيسيف تتم على الصعيدين الإقليمي والقطري. وفي معظم الحالات تقريبا يتم إعداد تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ الإجراءات الموافق عليها.

٧١ - وبالنسبة لجميع التقييمات التي تجرى في اليونيسيف، يتم سنويا وضع تقييم شامل لمدى جودة تلك التقييمات على أساس معايير متشددة. وفي عام ٢٠١٢، تم تقييم ٨٧ تقييما استكملت في العام السابق. واعتبر أن ٤٢ في المائة من هذه التقييمات تقييمات جيدة أو

ممتازة وأن ٢٤ في المائة تقييمات ضعيفة. ويجرى اتخاذ خطوات لتحسين نوعية التقييمات من خلال التعليقات التي تتضمنها استعراضات الجودة للتقييمات ومن خلال التوجيهات والتدريب.

٧٢ - التقييمات المشتركة بين الوكالات. قامت اليونيسيف بدور هام في التقييمات المشتركة بين الوكالات التي يتم فيها تقييم عمل منظومة الأمم المتحدة وشركائها. وأسهمت اليونيسيف، من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، إسهاما كبيرا في التقييم المستقل لمبادرة توحيد الأداء التي تديرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي قدمت دروسا وتوصيات هامة من أجل تعزيز عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وترى اليونيسيف أن المتابعة المنظمة لنتائج التقييم المستقل خطوة بالغة الأهمية بالنسبة لزيادة الكفاءة والفعالية في مبادرة توحيد الأداء.

٧٣ - ويواصل مكتب التقييم باليونيسيف توفير القيادة والدعم التقني لعدد من التقييمات المشتركة بين الوكالات وشمل تقييم المرحلة الأولى لمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات شراكات المبادرة في ٥٧ بلدا كما شمل أربع دراسات حالة قطرية (أوغندا ومصر ونيبال ونيجيريا). وفي المجال الإنساني، تم إجراء تقييم مشترك بين الوكالات بشأن الاستجابة الإنسانية للزلازل الذي وقع في هايتي، وتم فيه تتبع ما تحقق من تقدم بعد ٢٠ شهرا من وقوع الكارثة، كما تم إعداد تقرير توافي عن الاستجابة الإنسانية للأزمة التي حدثت في القرن الأفريقي، استنادا إلى أربعة تقييمات آنية مشتركة بين الوكالات تمت على الصعيد القطري. كذلك اشتركت اليونيسيف في إدارة تقييم مشترك قاده برنامج الأغذية العالمي لمجموعة اللوجيستيات الإنسانية العالمية.

٧٤ - اتساق التقييم على نطاق المنظومة. لليونيسيف تاريخ ثابت في المشاركة والقيادة من أجل تعزيز المساءلة والاتساق في الأمم المتحدة وفي نظام التقييم الدولي، وخاصة من خلال أنشطة تقوم بها بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي عام ٢٠١٢، شاركت اليونيسيف مشاركة كبيرة في عمل الفريق في عدة مجالات منها: إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في وظيفة التقييم؛ وتقديم توجيهاتها بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات المشتركة؛ وإقامة الشبكات وتقديم الإرشادات بشأن أثر التقييم؛ وتنمية القدرات الوطنية على التقييم؛ ووضع قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وشاركت اليونيسيف، من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في استعراض آلية التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة وساعدت في وضع رد الفريق على توصياتها.

٧٥ - تنمية قدرات التقييم الوطنية. واصلت اليونيسيف تقديم الدعم في تنمية قدرات التقييم الوطنية. ففي عام ٢٠١٢، دخلت اليونيسيف في شراكة مع المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم من أجل وضع مبادرة EvalPartners، وهي مبادرة دولية لتعزيز القدرة على التقييم لدى منظمات المجتمع المدني. وبعد ذلك بفترة قصيرة، انضمت ٢٥ منظمة إلى المبادرة، منها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجميع رابطات التقييم الإقليمية. وتم البدء في برنامج للتعلم الإلكتروني قيد به أكثر من ٤٠٠٠ من المشتغلين بالتقييم في أكثر من ١٦٠ بلدا.

٧٦ - وفي عام ٢٠١١، قدمت اليونيسيف الدعم لمبادرات بقيادةات إقليمية تتعلق بتنمية القدرات الوطنية على التقييم في آسيا ورابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وشرق أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم مكتب التقييم في مبادرات مع المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم، والرابطة الدولية لتقييم التنمية، بما في ذلك مؤتمرها الذي يعقد كل سنتين، وفي التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ خطة عمل المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم.

٧٧ - وأيد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في اجتماعه العام السنوي ورقة مفاهيم بشأن الأدوار الممكنة لأعضاء الفريق في تنمية القدرات الوطنية على التقييم، وهي ورقة أعدتها فرقة عمل تابعة للفريق اشتركت اليونيسيف في قيادتها. وتركز التوجيهات على ما يلي: (أ) العمل كوسيط للمعرفة ييسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بنظم التقييم الوطنية؛ و (ب) تعزيز التقييمات القطرية وأنظمة التقييم الوطنية؛ و (ج) تشجيع إضفاء الطابع المهني على التقييم واستخدام القدرات الوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظمت اليونيسيف منتدى لممثلين من أربع شبكات رئيسية - هي المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسات المالية الدولية - من أجل وضع إطار لزيادة تعزيز الاتساق والتآزر في عمليات التقييم.

٧٨ - وواصلت اليونيسيف تعزيز وضعها بوصفها مركزا للمعارف المتعلقة بأنظمة الرصد والتقييم التي تقودها البلدان. وقام مكتب التقييم باليونيسيف، في شراكة مع المنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم وغيرها من أصحاب المصلحة، باستكمال نظام MyM&E، وهو موقع شبكي تفاعلي الغرض منه تيسير تقاسم المعارف على نطاق العالم فيما يتعلق بنظم الرصد والتقييم التي تقودها البلدان. وخلال العام الماضي عرض نظام MyM&E حلقات دراسية شبكية بثت بثا مباشرا بشأن التقييمات التي تركز على الإنصاف، وشارك فيها أكثر من

١٠٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم. وفي شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بدأ العمل في مركز إلكتروني جديد لموارد التقييم معني بالإنصاف وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويتيح هذا المركز الاطلاع على أحدث نهج وطرق التقييم بالنسبة للمشتغلين بالتقييم في جميع أنحاء العالم.

سابعاً - متابعة المؤتمرات الدولية

٧٩ - في مؤتمر ”بقاء الطفل: دعوة إلى العمل“ الذي عقدت بواشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تعاونت حكومات إثيوبيا والولايات المتحدة والهند، بالاشتراك مع اليونيسيف، في تعبئة الجهود العالمية من أجل بلوغ هدف طموح ولكنه ممكن التحقيق وهو إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن منعها. وقد استفيد في هذا العمل من الزخم الذي أحدثته مبادرة ”كل امرأة وكل طفل“ التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة واليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق العامل التابع لمجموعة وكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة (منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي). وقد تعهد الشركاء بدعم أهداف مبادرة ”الالتزام ببقاء الطفل: تجديد الوعد“، وتعهدوا بمضاعفة الجهود من أجل تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، من أجل تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع البلدان إلى ٢٠ حالة وفاة أو أقل لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠٣٥، وتركيز مزيد من الجهود على الوصول إلى أشد الأطفال حرماناً وأشدهم صعوبة في الوصول إليهم في كل بلد.

٨٠ - وعلى سبيل المتابعة لمؤتمر ”بقاء الطفل: دعوة إلى العمل“، سيعقد الشركاء في مبادرة ”تجديد الوعد“ مؤتمرات استعراض إقليمية وعالمية دورية لتقييم التقدم المحرز، والاحتفال بالنجاحات التي يتم تحقيقها، وتنقيح الاستراتيجيات من أجل الإسراع بخطى التقدم. وفي أيلول/سبتمبر من كل سنة، سيصدر تحت شعار مبادرة ”تجديد الوعد“ تقرير عن وفيات الأطفال، ودراسات قطرية تتبع التقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. ويبرز التقرير الأول، والذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ التقدم السريع الذي تحققه البلدان في مختلف أنحاء العالم فيما يتعلق بتخفيض وفيات الأطفال. ويثبت هذا التقدم أن من الممكن تخفيض وفيات الأطفال تخفيضاً كبيراً جداً خلال عقدين من الزمان. ويتبين من آخر التقديرات أن عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض من ١٢ مليوناً تقريباً في عام ١٩٩٠ إلى ما يقدر بنحو ٦,٩ ملايين في عام ٢٠١١. وحتى ٢٢ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقعت على التعهدات المتعلقة بمبادرة "وعد يتجدد" ١٦٢ حكومة، و ١٩١ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وأكثر من ٢٢٠ منظمة دينية.

٨١ - وكان المؤتمر الدولي التاسع عشر المعني بالإيدز الذي عقد في واشنطن العاصمة حدثاً أساسياً بالنسبة للكفاح من أجل وضع خطة لدعم العقدين الأول والثاني من مراحل الحياة - بما يؤدي إلى جيل خال من الإيدز يبدأ بالأطفال. وحضر منتدى القيادة والتجديد من أجل القضاء على إصابات فيروس نقص المناعة البشرية الجديدة بين الأطفال، الذي نظّمته اليونيسيف، ممثلون من كبار القيادات الحكومية في ١٥ من ٢٢ بلدا ترتفع فيها معدلات الإصابة بهذا المرض. وفي هذا الاجتماع تعهد الشركاء بتقديم تبرعات تزيد على ١٦٠ مليون دولار من أجل القضاء على انتقال عدوى الإيدز من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠١٥. وقدمت اليونيسيف عروضاً في اجتماعات عامة رفيعة المستوى حددت فيها خطة عالمية تركز على النتائج بالنسبة للنساء والفتيات والإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، قام أكثر من ١٥ من موظفي اليونيسيف بكتابة ملخصات علمية ترتبط بموضوع التجديد.

٨٢ - وأثبتت اليونيسيف قيادتها المعرفية من خلال نشرها بست لغات للنتائج العلمية المتعلقة بالأطفال والإيدز على أكثر من ٥٠.٠٠٠ مشترك في ٢١٢ بلدا. كذلك قامت اليونيسيف، باستخدام المنابر التكنولوجية التفاعلية، بتزويد أكثر من ٥٠٠ موظف في ١١٩ بلدا بأحدث البحوث المتعلقة بالأطفال والإيدز من أجل تقاسمها ومناقشتها مع الشركاء.

٨٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أنشأت اليونيسيف وحدة صغيرة في المكتب التنفيذي لتنسيق الأنشطة المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تعاون هذا الفريق مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي أنشأها الأمين العام في أواخر عام ٢٠١١. وأعدت فرقة العمل تقريراً في حزيران/يونيه ٢٠١٢ قدمت فيه تحليلاً وتوصيات بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أسهم في هذا التقرير وأيده ما يزيد على ٦٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى مؤسسات بریتون وودز. كذلك تتعاون اليونيسيف تعاوناً وثيقاً في عملية التشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين، وهي العملية التي تستهدف إشراك أصوات مختلفة - بينها منظمات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص - في المناقشات المتعلقة بما بعد عام ٢٠١٥. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنسيق وحفز عشرات من المشاورات التي تجرى على الصعيد القطري بالإضافة إلى ١١ مشاورة مواضيعية عالمية. وشاركت المكاتب الميدانية لليونيسيف في تصميم وتشجيع مشاورات شاملة على الصعيد القطري كما تشارك اليونيسيف في قيادة عدد من المشاورات المواضيعية العالمية، منها المشاورات المتعلقة بضروب التفاوت، بالاشتراك مع هيئة

الأمم المتحدة للمرأة، والمتعلقة بالتعليم بالاشتراك مع اليونيسكو؛ والمتعلقة بالصحة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

٨٤ - كذلك تعمل اليونيسيف في تعاون وثيق مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وكجزء من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢)، سيتم إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بأهداف التنمية المستدامة. وسوف تقدم اليونيسيف الدعم التقني لهذا الفريق.

٨٥ - وفي مؤتمر ريو + ٢٠، دعت اليونيسيف إلى جعل حقوق الأطفال ورفاههم في مركز التنمية المستدامة، وحجتها في ذلك أن الاستثمار في الأطفال هو وسيلة أساسية لكسر حلقة انتقال الفقر من جيل إلى جيل وحلقة الاستبعاد. وخلال الأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر ريو + ٢٠، أتيح للمجلس التنفيذي لليونيسيف عقد جلسة إحاطة غير رسمية، كما تم تقديم الخبرة التقنية للدول الأعضاء. وشارك عدد من كبار الموظفين في عدة اجتماعات جانبية كما قدمت اليونيسيف إسهامات جوهرية في مبادرات مختلفة بينها عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وفي بيانات مثل البيانات التي قدمتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وشاركت اليونيسيف بوفد صغير رأسه مديرها التنفيذي في كثير من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت خلال المؤتمر، وتم في عدد منها إعلان تبرعات من جانب مجموعة مختلفة من أصحاب المصلحة. كذلك شاركت اليونيسيف في مناسبات موازية مثل منتدى استدامة الشركات. وقد وجهت هذه المساهمات فرقة عمل مشتركة بين الشعب معنية بمشاركة اليونيسيف التي تربط بين مؤتمر ريو + ٢٠ وعملية ما بعد عام ٢٠١٥. وكمتابعة للمؤتمر، ما زالت اليونيسيف ملتزمة بالإسهام في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو + ٢٠ باعتبارها عضوا نشطا في أسرة الأمم المتحدة.

٨٦ - وفي عرضه لتقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عقدت في عام ٢٠٠٢، دعا المدير التنفيذي إلى استجابة أقوى من جانب الحكومات تتصدى بها للاختناقات التي تحرم الأطفال المحرومين والجماعات المحرومة من حقوقها من نتائج ما تحقق من تقدم في مجالات الصحة والتعليم والوقاية. كذلك أبرز التقرير الأزمة المالية العالمية وأزمي الغذاء والوقود التي أعاققت بشكل فعال أو عكست اتجاه التقدم نحو الأهداف. ويبرز التقرير المبادرات الرئيسية، بما فيها مبادرة "الالتزام ببقاء الطفل: تحديد الوعد" باعتبارها مبادرات في مجال السياسات تعتبر حيوية بالنسبة لإنقاذ حياة الأطفال.

ثامنا - اقتراح بشأن تحسين تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات/الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

٨٧ - من المرغوب فيه من أجل تخفيض تكاليف المعاملات، أن تعتمد الوكالات هيكلًا منسقًا ومبسطًا في تقديم التقارير. ويمكن أن يشمل ذلك مجموعة محدودة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها كل وكالة عند تقديم التقارير عن تنفيذها للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وسيتم تقديم هذه المؤشرات في كل تقرير سنوي للوكالة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

تاسعا - مشروع مقرر

٨٨ - يقرر المجلس التنفيذي إحالة هذا التقرير (E/2013/6-E/ICEF/2013/3) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعًا بموجز لما أبدته الوفود من تعليقات وتوجيهات في هذه الدورة.